الأمم المتحدة

S/2008/446

مجلس الأمن

Distr.: General
8 July 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة موجهة إليكم من رئيس جمهورية إريتريا، إسياسي أفورقي، مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، بشأن الحالة بين إريتريا وإثيوبيا ومسألة جيبوتي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرايا **دستا**
السفير، الممثل الدائم

110708 100708 08-41589 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة، التي تقدمها حكومتي أيضا تسجيلا للموقف، إلى جميع أعضاء مجلس الأمن.

طوال الأعوام الستة التي انقضت منذ أن أصدرت لجنة الحدود الإريترية – الإثيوبية قرار التحكيم النهائي والملزم وفقا لأحكام اتفاق الجزائر، واصل مجلس الأمن التخلي عن مسؤولياته. ولقد حدث هذا الوضع المؤسف نتيجة للضغط والتدخل المستمرين من جانب حكومة الولايات المتحدة. وقد أفضى هذا بدوره إلى تدهور وتفاقم حالة خطيرة تشكل تهديدا جسيما للسلام والاستقرار في المنطقة.

ولقد أدى عدم اكتراث مجلس الأمن بنداءات إريتريا المستمرة وفشله في اتخاذ الإجراء السليم ضد نظام الحكم في أديس أبابا لقيامه، مع التأييد الضمني لمساندية، باحتلال أراض خاضعة لسيادتنا انتهاكا لاتفاق السلام وسيادة القانون والمعايير الراسخة للسلوك الدولي – أدى فعلا إلى تشجيع نظام الحكم على ارتكاب أفعال أكثر خطورة. وهكذا قام نظام الحكم في أديس أبابا، في منتصف شهر نيسان/أبريل هذا العام، بغزو جبل موسى علي، الذي يقع عند ملتقى حدود البلدان الثلاثة، واحتل بذلك أراضٍ ذات سيادة في إريتريا وجيبوتي.

ولم يتخذ مجلس الأمن حتى الآن أي تدبير علاجي ضد العمل العدواني الصارخ من جانب إثيوبيا.

وعلى العكس من ذلك، فقد اختار مجلس الأمن أن يصدر، مرة أخرى بحفز من الولايات المتحدة، بيانا رئاسيا غير مبرر (S/PRST/2008/20) ضد إريتريا على أساس اتهام زائف يتسم بالمبالغة الشديدة قيل لنا إنه وجّه من جانب حكومة جيبوتي. وواقع الأمر أن هذه المسألة كلها قد اختلقت لتغطية أعمال إثيوبيا العدوانية وانتهاكاتها المتكررة ولتحويل الاهتمام العام بعيدا.

ولئن كانت إريتريا لا تشعر بالدهشة فإنه يحزنها بشدة هذا البيان الرئاسي المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ الذي من الجلي أنه ليس له ما يبرره.

والحق أنه كان ينبغي تقدير قرار إريتريا بمواصلة إتباع نهجها القانوني لتأمين احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية ككل وألا يعالج على حدة احتلال إثيوبيا لجبل موسى علي مؤخرا، أو يعامل كحالة خاصة. وبينما يظل هذا موقفنا الأساسي، فإن انتهاك إثيوبيا الجديد

والاستفزازي للقانون الدولي يشكل، مع ذلك، عاملا كئيبا آخر يذكر مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته القانونية.

وختاما، فإنني آمل ألا تفسّر نداءاتنا المتكررة من أجل الشرعية والعدالة إلى مجلس الأمن، الذي لا يزال للأسف خاضعا لسيطرة قوة معادية لإريتريا، على إنها نداءات عقيمة أو ساذجة.

(توقيع) إسياسي **أفورقي**